

المجتمع المدني في الجزائر.. أي حضور وأية فعالية

Civil society in Algeria..

What présence and how effective

تاريخ الارسال: 24 فيفري 2019

د. حديدان صبرينة

د. تريكي حسان

- جامعة جيجل -

- جامعة الطارف -

ملخص

يشهد العالم اليوم حضورا قويا للمجتمع المدني، تبلور في تعدد تنظيماته وتنوع أنشطته، وقوة تأثيره في صناعة القرارات ورسم السياسات سواء على المستوى المحلي، الوطني أو العالمي. وتأسيسا على ذلك وانطلاقا منه، يحاول هذا المقال تسليط الضوء على واقع المجتمع المدني في الجزائر، من خلال الوقوف على أبرز المحطات التي مرت بها منظمات المجتمع المدني، والكشف عن العوامل الأساسية الكامنة وراء هشاشتها.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الحضور، الفاعلية

Abstract

The world today knows a strong presence of civil society, has crystallized in the multiplicity of organizations and the diversity of its activities and the strength of its influence in decision-making and policy-making, be it at local, national or global level. On this basis and on the basis of these considerations, our article tries to shed light on the reality of civil society in Algeria, with identifying the stages of development of civil society organizations, as well as the detection of the underlying factors which contributed to their fragility.

Keywords: Civil society, Presence, Effective.

مقدمة:

مع تطور الدولة الحديثة وتنامي العولمة ازداد الاهتمام بالمجتمع المدني على المستوى المحلي والدولي، بحيث توسع نشاطه وأصبح يضطلع بأدوار هامة في تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة، ويساهم بفعالية في تحسين الظروف المعيشة المواطنين والدفاع عن حقوقهم، كما

أصبح يشكل قوة مؤثرة في رسم السياسات العامة وشريكا فاعلا في صناعة وتنفيذ ومراقبة وتقييم البرامج والسياسات الحكومية في مختلف المجالات، ومن شدة تأثير ونفوذ المجتمع المدني وقدرته على توجيه وتعبئة الرأي العام، حظي هذا الأخير بلقب السلطة الخامسة.

وفي سياق آخر شهد عالم السياسة في السنوات الأخيرة، بروز مفاهيم ومصطلحات جديدة أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام والتداول على مستوى الخطاب الإعلامي والسياسي، مثل الحكم الرشيد، المواطنة، الشراكة... ويعتبر المجتمع المدني عنصرا جوهريا لا يمكن الاستغناء عنه في تحقيق وتجسيد كل منها، فهو يشكل طرفا أساسيا في معادلة الحكم الرشيد إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص، كما يعتبر المجتمع المدني مظهر من مظاهر ممارسة المواطنة ومجالا حقيقيا لتنمية وترسيخ قيم المتصلة بها، فضلا عن ذلك يشكل المجتمع المدني طرفا محوريا وعنصرا أساسيا في كل شراكة مجتمعية، فمواجهة التحديات وتجاوز المشكلات ونجاح البرامج التنموية مرهون بإقامة شراكة فعالة بينه وبين الدولة وتعزيز التعاون الدائم بينهما. من خلال ما تقدم يمكن القول أن المجتمع المدني يشكل آلية لتأطير الأفراد ووسيلة لحشد طاقاتهم وتكريس جهودهم خدمة للمجتمع وتحقيقا للنفع العام، إنه قوة اجتماعية مؤثرة تتبلور من خلالها المبادرات الرامية لتحقيق الرفاه الاجتماعي وتتجسد من خلالها قيم التضامن والتكافل الاجتماعي والعمل التطوعي.

المضمون الدلالي sémantique لمفهوم المجتمع المدني، باعتباره فضاء للتنافس الإيديولوجي، فإذا كان المجتمع السياسي حيزا للسيطرة بواسطة سلطة الدولة، فإن المجتمع المدني فضاء للهيمنة الثقافية الإيديولوجية، ووظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات.¹

وفي محاولة لتعريف المجتمع المدني، يرى ريمون هينيوش Raymond A. Hinnebusch أنه: شبكة الاتحادات الطوعية التكوينية، والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها.²

كما عرف عبد الغفار شكر المجتمع المدني بأنه: "مجموعة من التنظيمات المستقلة عن الدولة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين المؤسسات القرابة والقبيلة والعشيرة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، تنشأ من أجل تحقيق مصالح أعضائها"³ وهناك من عرف المجتمع المدني بأنه "مجل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة. إنه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وحياته وتضامنه ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي

انطلاقا من ذلك، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع المجتمع المدني في الجزائر، من خلال التعرف على مراحل تطور منظمات المجتمع المدني، وكذا رصد وكشف أبرز العوامل الكامنة وراء ضعف وهشاشة المجتمع المدني في الجزائر. وفي الأخير نسعى لتقديم رؤية مقترحة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني والوصول بها إلى المستوى المنشود.

أولا - نحو تحديد دلالي لمفهوم المجتمع المدني: يعتبر المجتمع المدني من المفاهيم التي برزت وفرضت نفسها بقوة في السنوات الأخيرة، حيث أصبح المفهوم متداولاً على نطاق واسع، ويعرف رواجاً كبيراً على المستوى السياسي، الأكاديمي والإعلامي. كما يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الشائكة التي لم تحظ باتفاق عام من جانب المختصين والباحثين، لهذا لا نجد في أدبيات العلوم الاجتماعية تعريفاً شاملاً جامعاً له، ويعزى هذا الاختلاف والتباين إلى اختلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية للباحثين، فضلاً عن كون المفهوم قد عرف منذ ظهوره تغيراً وتطوراً في معناه ودلالاته عبر العصور.

ويعتبر المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci أول من حدد بشكل دقيق مفهوم المجتمع المدني، حيث ينظر إليه باعتباره جزءاً من البنية الفوقية، هذه البنية التي يميز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه (المدني، 1997). وقد أدخل غرامشي قطيعة جديدة في

الدين أو الطائفة أو الانتماء الإثني تشكل جزءاً من المجتمع المدني أم ينبغي استثنائها منه. فالبعض يرى أنها من صلب المجتمع المدني، باعتبارها، في أحيان كثيرة تسعى إلى التغيير والدفاع عن حقوق وتطلعات فئات واسعة من المجتمع، في حين يرفض البعض عضويتها في المجتمع المدني بحكم القيود التي تضعها على الانتماء إليها، واقتربها في هذا المجال من المنظمات الإرثية، وهو ما يتناقض مع مبدأ المواطنة الذي لا يقوم على الدين أو الجنس أو العرق أو الانتماء الجهوي أو الإثني.⁵

إضافة إلى ذلك، طرح البعض الآخر مفهوم المجتمع الأهلي لكي يكون بديلاً عربياً-إسلامياً لمفهوم المجتمع المدني، إلا أن هناك فرق بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني، كون المجتمع الأهلي يميز المجتمعات التقليدية كالعائلة والعشيرة والقبيلة والطوائف، كما أنه يترجم علاقات كلاسيكية تستند بالأساس إلى روابط القرابة والجوار، وتمثل الأسرة الفاعل الرئيسي في هذه العلاقة، ومن ثم فإن المجتمع الأهلي لا يعكس تماماً مفهوم المجتمع المدني الحديث، الذي يقوم على التقدم الإنساني واقتصاد السوق والمشاركة الطوعية.⁶

ثانياً - واقع المجتمع المدني في الجزائر: تمتد جذور المجتمع المدني الجزائري إلى فترة الاحتلال الفرنسي، حيث لعبت التنظيمات المدنية في ذلك الوقت دوراً هاماً في نشر الوعي التحرري والوقوف في وجه السياسة الاستعمارية الهادفة إلى طمس مقومات الهوية الوطنية، ومن أبرز هذه التنظيمات نجد؛ جمعية العلماء

والسياسي، إن هذه الهوامش هي التي نسميها "مجتمعا مدنيا"⁴

من خلال ما تقدم، يتبين لنا وجود اختلاف بين المفكرين في تعريفهم للمجتمع المدني، إلا أنه توجد قواسم مشتركة بين هذه التعاريف، تتمثل في الأركان الأساسية التي يقوم عليها المجتمع المدني وهي:

- أن المجتمع المدني يرتكز على الفعل الإرادي الحر، أي أنه يتكون بالإرادة الحرة لأتباعه.

- التركيز على استقلالية المجتمع المدني، فهو مجموعة التنظيمات التي تمتلك درجة عالية من الاستقلالية في إدارة شؤونها وفي صياغة خططها ونشاطاتها.

- ارتكاز المجتمع المدني على قيم أخلاقية، لاسيما قبول الاختلاف والتنوع، الالتزام بإدارة الاختلاف بالطرق السلمية المتحضرة، في ظل الاحترام، التسامح والتنافس الشريف.

وعلى خلاف ما هو موجود في المجتمعات الغربية، مازال مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي يحمل معاني ودلالات مختلفة من قبل مستخدميه. إضافة إلى وجود اختلافات مازالت قائمة حول مضمونه ووظائفه. كما يزال الجدل يدور حول المنظمات التي تندرج تحت لواء المجتمع المدني، حيث يستثني البعض الأحزاب السياسية من تشكيل المجتمع المدني لافتراض أنها تسعى للوصول إلى السلطة، مثلما ما هو الحال في التشريع الجزائري. كما يوجد اختلاف حول ما إذا كانت التشكيلات القائمة على أساس

النقابية والمنظمات الطلابية والنسوية في الحملة الانتخابية بقوة، وكذا بروز الزوايا كقوة مؤثرة في الحقل السياسي. وفي منطقة القبائل برزت حركة العروش بقوة لتتمكن من إزاحة أحزاب عريقة لها وزنها السياسي على مستوى المنطقة ، وهو ما يوحي بأزمة تمثيل وخلل كبير على مستوى العمل الحزبي في الجزائر.

كما عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة، إدخال تعديلات وإصلاحات على القوانين والتشريعات المنظمة للمجتمع المدني، أهمها صدور قانون الجمعيات رقم 6/12 المؤرخ في 15 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، والملاحظ أن من خلال هذا القانون، قد تم توسيع مجال نشاط الجمعية ليشمل العمل الخيري والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان والمجال العلمي والتربوي والثقافي. ويصل عدد الجمعيات المعتمدة لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الوقت الحاضر إلى 120 ألف جمعية بين وطنية ومحلية(قوي، 2014).

1 - التطور الكمي لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر: عرفت الجزائر في عهد الانفتاح الديمقراطي، تطورا ملحوظا في عدد الجمعيات مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول (1): تطور عدد الجمعيات في الجزائر ما

بين 1992 و 2016

السنة	عدد الجمعيات
1992	30000
2001	56000
2005	75000

المسلمين(1931)، الاتحاد العام للعمال الجزائريين(1956)، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين(1955).. أما بعد الاستقلال، فقد عرف المجتمع المدني انفتاحا كبيرا وحركية، بعد أحداث 05 أكتوبر 1988، التي شكلت نقطة تحول في التاريخ الحديث للدولة الجزائرية، خاصة الصعيد السياسي أين شرع في إصلاحات جذرية شاملة للتحول من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية والانفتاح الديمقراطي، ولعل أبرزها صدور دستور فيفري 1989، الذي شكل منعطفًا جديدًا للحياة الدستورية في الجزائر، خصوصا في مجال التعددية الحزبية وحقوق الإنسان والحريات العامة. ومن أهم التدابير التي أعقبت دستور 89، إصدار قانون الجمعيات 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 والذي شكل خطوة كبيرة في مجال حرية العمل الجمعي، وعلى إثره شهدت الساحة الوطنية بروز تنظيمات المجتمع المدني بصورة جلية وواضحة، مع تنامي ملحوظ لعددتها ودورها.

وشينا فشيئا أصبح للمجتمع المدني حضورا قويا على الساحة السياسية، حيث أراد أن يملأ الفراغ الذي تركته الأحزاب السياسية، بعدما عرف نشاطها ركودا كبيرا، فظهرت قوى المجتمع المدني كبديل عنها، وكمنافس لها على الساحة. فقد بينت انتخابات 08 أفريل 2004 توجه قوى للمجتمع المدني نحو المشاركة في اللعبة السياسية، وإعلانها صراحة عن آرائها بين مؤيد ومعارض، حيث ظهرت تنسيقات مساندة برنامج رئيس الجمهورية، ودخول كل من الحركة

78947	2006
81000	2007
91607	2010
93654	2012
108940	2016

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية
2016

تكشف الأرقام الواردة في هذا الجدول وجود تطور عددي سريع للجمعيات في الجزائر، حيث انتقل عددها من 30000 جمعية سنة 1992 ليتضاعف العدد ووصل إلى 75000 جمعية سنة 2005، ليصل العدد إلى 108940 حسب آخر إحصاء لوزارة الداخلية والجماعات المحلية. وهنا نتساءل، هل التطور العددي لتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، يعكس فعلا وجود تنامي في الوعي المجتمعي بأهمية هذه التنظيمات؟ وهل هذا العدد الكبير من الجمعيات يعكس فعلا حضورها وقوة تأثيرها في المجتمع؟ وهل يغطي العمل الجمعوي مختلف قطاعات النشاط، أم أنه يتركز في ميادين دون أخرى؟ إن الإجابة عن هذه التساؤلات تسمح بتشخيص دقيق وتشريح واقع الظاهرة الجمعوية في الجزائر وفهم مختلف أبعادها وكشف العوامل المؤثرة فيها.

2 - توزيع منظمات المجتمع المدني حسب مجال النشاط: تكشف لنا إحصائيات وزارة الداخلية توزيع منظمات المجتمع المدني في الجزائر، حسب مجال النشاط، فمن بين 92627 جمعية محلية، فقد تم تسجيل 20137 جمعية أحياء، وهي الجمعيات التي تمثل النسبة الغالبة

في ميدان الحركات الجمعوية، حيث أنها تمثل 21,74 بالمائة، تليها الجمعيات الدينية بـ 15304 جمعية دينية، وجمعيات الرياضة والتربية والشباب بـ 15019، إضافة إلى 14891 جمعية لأولياء التلاميذ. والباقي كلها جمعيات مهنية، وجمعيات الفن والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة وجمعيات المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وجمعيات المستهلكين، والشباب والأطفال، وقدماء التلاميذ والطلبة إضافة إلى جمعيات الصحة والطب والتضامن والجمعيات الخيرية، والنسوية والمتقاعدين والعجزة، وجمعيات السياحة والترفيه. وحسب إحصائيات وزارة الداخلية التي تعود إلى العام الماضي، فإن الحركة الجمعوية تتركز في ثلاث مدن كبرى هي العاصمة بـ 7199 جمعية وبجاية بـ 5109 وأخيرا تيزيوزو 4809.

3 - الشباب الجزائري ومنظمات المجتمع المدني: تؤكد معطيات الواقع في الجزائر أن فئة الشباب لم تعد لها اهتماما واضحا بالشأن العام، وهي غالبا ما تعتبر نفسها غير معنية بالممارسة السياسية وتدبير الشأن العام، مما يعكس ضعف الوعي بالقضايا المصيرية للبلاد. وهو ما عبر عنه محمد السويدي بقوله: "إن الشباب الجزائري أصبح يعاني من الغربة السياسية وذلك لأنه يشعر بالغربة عن العمل والسياسة والحكومة وما يدور في المجتمع من أنشطة"⁷ وعن أسباب تراجع المشاركة السياسية في الجزائر، يرى الباحث عبد المجيد جبار " أن تراكم عوامل شتى ما فتئ أن أفرز مع بداية الألفية الثانية بعض الظواهر التي تشنج لها الضمير الجماعي

مجالات الحياة الاجتماعية، من شأنه تضيق مجال نشاط منظمات المجتمع المدني، ويحول دون تطورها.

- الحد من استقلالية المجتمع المدني وفرض قيود عليه: تؤكد مؤشرات الواقع في الجزائر، ووقوع العديد من منظمات المجتمع المدني عرضة لهيمنة الأحزاب السياسية والسلطة السياسية، مما جعلها عديمة الفعالية وعاجزة عن القيام بالدور المنوط بها، والمتمثل في التأطير والتوعية والتحسيس والعمل الجوارى. بالإضافة إلى وجود قيود بيروقراطية وقانونية وإجراءات صارمة في مجال تكوين ونشاط الجمعيات في الجزائر.

- غياب الثقافة السياسية الديمقراطية: لقد كان لانتشار قيم الحرية والديمقراطية في الدول الغربية الأثر الكبير في بروز المجتمع المدني وتنامي أدواره ووظائفه. وعليه فإن غياب هذه الثقافة في المجتمع الجزائري على مستوى المؤسسات السياسية وكذا لدى الأفراد، يشكل جوهر ضعف وهشاشة المجتمع المدني. فما يميز الثقافة السياسية في الدول العربية، بما فيها الجزائر، هو أنها تركز على القوة وعلى رفض الآخر، وتعيد انتاج النظام التسلسلي وتعزيزه، ويمنع ظهور وبروز الحكم الديمقراطي. ومن جانب آخر الارتكاز على التسلسل وتبني الوصاية الأبوية على المجتمع ككل. ويجد هذا مرجعيته في ما يسميه الباحث هشام شرابي بالأبوية المستحدثة، وهي تركز على علاقات السلطة والخضوع والتبعية ونظام الولاء في بنية العلاقات الاجتماعية¹⁰. فالإنفتاح الديمقراطي في

للجزائريين، الشيء الذي أدى إلى انقباض وتراجع المشاركة الوطنية، التي تم التعبير عنها، أولاً: من خلال تدني نسبة المشاركة في مختلف الانتخابات خاصة التشريعية والمحلية وثانياً: من خلال مظاهر الغضب. ويمكن رد مجموع هذه العوامل أساساً إلى إفرازات التوجهات الليبرالية الجديدة والتفتح الاقتصادي الكبير والصراعات المصلحية التي ولدتها، وكذا آثار ومخلفات العولمة والأزمة المالية العالمية، ناهيك عن الصراعات الدولية والجهوية المختلفة⁸. وقد توصل الباحث عبد القادر لقجع في دراسة ميدانية حول القيم وطرق التفكير لدى الشباب الجزائري، إلى أن نسبة العزوف عن الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني جد عالية عند الشباب الجزائري، حيث بلغت نسبة 90% عند البنات و نسبة 88% عند الذكور.⁹

رابعا - بعض العوامل الكامنة وراء ضعف وهشاشة المجتمع المدني في الجزائر: هناك عوامل كثيرة ومتعددة وراء يضعف وهشاشة المجتمع المدني في الجزائر، ومن أبرزها:

- تعاظم دور الدولة: سعت الدولة بعد الاستقلال لإرساء مشروع مجتمعي بجوانبه المتعددة السياسية، الاقتصادية والفكرية، فتعاظم دورها وتزايدت سلطتها، وبهذا أصبح كل شيء في المجتمع يحمل بصمات الدولة، بما في ذلك المعايير الاجتماعية والقيم الثقافية. وانطلاقاً من كون مجالات نشاط منظمات المجتمع المدني هي تلك المجالات التي لا تخضع لإدارة وتوجيه مؤسسات الدولة، فإن انتشار سلطة الدولة على كافة

الجزائر لم يكن ثمرة وعي ونضج سياسي وصل إليه المجتمع. بل جاء استجابة لضغوط داخلية وخارجية، ولا يعبر عن نضج ديمقراطي.

من جهة أخرى فإن قواعد الممارسة الديمقراطية وآلياتها القانونية، قد تم إرساؤها في وقت قياسي ودفعة واحدة دون دراسة مثل قانون الأحزاب، قانون الانتخابات، قانون الجمعيات... مما ترتب عن ذلك فوضى في الساحة السياسية وممارسة ديمقراطية دون ضوابط. كذلك من مفارقات التعددية السياسية في الجزائر، عدم ترسخ الممارسة الديمقراطية بين صفوف أعضاء الأحزاب، وتنظيمات المجتمع المدني، حتى المسماة ديمقراطية، أين تسود فيها نزعة سلطوية، واحتكار أفراد للقيادة، الشيء الذي أدى إلى ظهور انقسامات عديدة في صفوفها، واستنفذت طاقتها في الصراعات الجانبية بين الأفراد والزم من أجل الزعامة.¹¹

- ضعف المشاركة السياسية وعزوف المواطنين عن الانخراط في النشاط الجماعي: تعتبر المشاركة السياسية من أهم أنواع وأشكال مشاركة المواطنين في شؤون المجتمع، إذ تمثل جوهر الممارسة الديمقراطية كونها الأداة الرئيسية لتشكيل نظام سياسي مبني على المشاركة. فضلا عن ذلك تعد المشاركة السياسية مؤشرا مهما على مدى تخلف أو تطور البناء السياسي للمجتمع. ومنثم يقال أن المجتمع التقليدي يفتقر إلى المشاركة في حين يتمتع المجتمع الحديث بها. وإذا كان ثمة فوارق كثيرة بين هذين الصنفين من المجتمعات، فإن الفارق السياسي بينهما يتمثل في مدى وجود المشاركة

السياسية التي تتوفر لكل منهما.¹² وبخصوص الجزائر تشير معطيات الواقع إلى شيوع قيم السلبية واللامبالاة السياسية وبروز ظاهرة الاغتراب السياسي على المستوى المجتمعي والفردى. ويتجلى الاغتراب السياسي في مظهرين: الأول يتعلق بالتبذل السياسي الذي يظهر على شكل عدم الاكتراث بالقضايا السياسية وعدم الرغبة في المشاركة السياسية والتجاهل السياسي العام والتركيز على المصلحة الشخصية الضيقة. أما المظهر الثاني فهو السلوك العنيف الذي ينتج عن الاغتراب السياسي الذي يولد الشعور بالاستياء والنفور واليأس الذي يتحول إلى مواجهات قد تكون عنيفة مع جميع أشكال النظام السياسي القائم.¹³

كما أن المغالاة في تسييس (surpolitisation) الحياة العامة من قبل مختلف التيارات السياسية، أدى إلى تشتت وانقسام المجتمع الجزائري إلى هويات واتجاهات عدة. وقد انعكست حالة التشتت والانقسام هاته على تنظيمات المجتمع المدني التي أصبحت هي الأخرى منقسمة بين عدة تيارات.

- غياب الدور الجاد للنخب في المجتمع: تعد مسألة الحضور الفعلي والمؤثر للنخب، من الاشكاليات التي تطرح نفسها بقوة في المجتمع الجزائري. حيث يشهد المجال العام في المجتمع الجزائري غياب تام للنخب، الأمر الذي ترك الفرصة للوصوليين وللرداءة لسد هذا الفراغ. لقد أصبحت النخب الفكرية والثقافية، ضعيفة الحضور في المجتمع ومنقسمة على نفسها لغويا وقيميا، كما أصبح أداؤها متسم بالشلل وعدم

التربوية يمكنها أن تساهم في تحقيق المتطلبات اللازمة لنشر الوعي بين المتدربين بمسؤوليتهم تجاه المجتمع وتكريس مبدأ المواطنة، وتعميق مفاهيم الهوية والانتماء لديهم. وذلك من خلال ما تقدمه من شراكة مجتمعية تسهم في تحقيق الأهداف التربوية المنشودة في ظل التغيرات العالمية المعاصرة. كما يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورا بارزا في الترويج لنشاط منظمات المجتمع المدني، وحث الأفراد للانخراط فيها.

• إعادة النظر في المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة للمجتمع المدني، فلا يمكن لهذا الأخير أن يتطور، في ظل وجود قيود بيروقراطية، وإجراءات مشددة سواء على مستوى التشكيل، التسيير أو النشاط.

• إعادة صياغة علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع المدني، تركز على مبادئ دولة القانون والحكم الراشد، هذه العلاقة تقوم على ضمان استقلالية المجتمع المدني وترسم أفاق واسع لتطوره.

• على تنظيمات المجتمع المدني، تطوير طرق عملها من خلال تعميق الاستفادة من الامتيازات الكبيرة التي تمنحها تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة. فمع تزايد استخدام الأنترنت في عصرنا، بدأ الحديث عن بزوغ المجتمع الافتراضي، وهو عبارة عن تجمعات اجتماعية تشكلت في أماكن متفرقة من أنحاء العالم، يتقاربون ويتواصلون في ما بينهم عبر شاشات الكمبيوتر، ويتبادلون المعارف فيما بينهم والأفكار والآراء ويكونون الصدقات.¹⁵ وبظهور شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت هذه

الفاعلية في كثير من الأحيان، نتيجة ارتباطها بالمنطق الانقسامي.¹⁴ وانطلاقا من كون النخب تشكل المحرك الحقيقي للمجتمع المدني، لما تمتلكه من تصورات ورؤى للنهوض بمجتمعاتها، فضلا عن الدور الاستراتيجي الذي تقوم به، والمتمثل في خلق الوعي وتعميم المعرفة في الوسط الاجتماعي، فإن تشتت وضعف النخبة المثقفة، سيؤثر على دور وفاعلية المجتمع المدني.

خامسا- رؤية مقترحة لتفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر:

من خلال التشريح السوسيولوجي السابق لكل من ظاهرتي تسييس الحقل الديني والاستخدام السياسي لعناصر الهوية الوطنية في الجزائر، وفي ضوء العوامل الكامنة وراء ضعف وهشاشة المجتمع المدني، التي تم عرضها سابقا، يمكن القول أن هناك عوامل متداخلة ومتشابكة حالت دون قيام مجتمع مدني قوي وفعال في الجزائر، ومن أجل النهوض بالمجتمع المدني وتفعيل دوره، نقترح:

• نشر الوعي لدى الأفراد بأهمية المشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع، ونشر ثقافة العمل الطوعي والمشاركة المجتمعية. ويمكن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تلعب دورا فعالا في هذا المجال، خاصة المدرسة التي تتمثل مهمتها الأساسية في إعداد الأفراد ليكونوا مواطنين صالحين إيجابيين في المجتمع، حيث تعمل مؤسسات التعليم على تطوير قدرات المتعلمين وتزويدهم بالخبرات المختلفة والإسهام في إكسابهم أنماط سلوكية ايجابية. فالمؤسسات

أمام حملات التبشير والتشجيع. من جهة أخرى فإن غياب وعدم فاعلية المجتمع المدني جعله غير قادرا على تأطير الاحتجاجات العنيفة المتصاعدة التي تشهدها الجبهة الاجتماعية، مما يشكل خطرا على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فضلا عن الخسائر المعتبرة التي تخلفها جراء أعمال التخريب والحرق التي ترافقها. وعليه، فالوقت قد حان للخروج من هذا الوضع المتأزم، من خلال إعادة الاعتبار لتنظيمات المجتمع المدني، وتوفير المناخ الملائم وكل الظروف المواتية، التي تسمح بتطورها وتواجدها القوي في المجتمع.

الهوامش:

¹- ياسر صالح، المجتمع المدني والديمقراطية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ص 23 على الموقع: <http://www.ao-academy.org> بتاريخ 2014.09.01

²- متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريفيف المدينة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 27.

³- شكر عبد الغفار، اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية الإفريقية، 2004.

⁴- الوناس المنصف، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 1988، في كتاب الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، (ط 2)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 239.

⁵- مشري مرسي، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول

الأخيرة تشكل آلية حديثة في عالم التواصل بين الأفراد والجماعات، والتي من خلالها يتبادل الفرد مع الآخرين المعلومة، والرأي، والفكر، والاتجاه.

خاتمة:

لقد أضحي المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية في بناء الدولة الحديثة، كما أن انتشار ثقافة الانخراط ضمن مؤسسات المجتمع المدني، أصبح يعتبر مؤشرا للتحضر والتقدم. لهذا يشهد العالم اليوم حضورا قويا للمجتمع المدني، تبلور في تعدد تنظيماته وتنوع أنشطته، وقوة تأثيره في صناعة القرارات ورسم السياسات سواء على المستوى المحلي أو العالمي. الأمر الذي لا نجده في الجزائر، حيث ساهمت عوامل كثيرة في ضعف وعدم فعالية المجتمع المدني، وهو ما يحرم المجتمع من آلية هامة لتجديد النخب وتأطير كل الشرائح والقوى الحية لخدمة الصالح العام وضمان مشاركة مجتمعية واسعة في التنمية.

وعليه فإن ضعف وهشاشة المجتمع المدني يجعل المجتمع يتكبد العناء والمآسي، فخلو الساحة من التنظيمات المدنية الفاعلة التي تنشط في مجال غرس قيم المواطنة ونشر الوعي الوطني وترسيخ مقومات الهوية الوطنية، من شأنه جعل المجتمع عرضة لرياح العولمة التي تستهدف القضاء على الخصوصيات الثقافية ونشر النعرات العرقية. كما أن ضعف نشاط المجتمع المدني في مجال التنقيف والإرشاد والتوعية الدينية، جعل المجتمع أرضا خصبة لانتشار التيارات المتطرفة، ووقوع الشباب فريسة سهلة

¹⁴ناصر جابي: الحركات الاحتجاجية في الجزائر، على الموقع:

<http://arabsfordemocracy.org/democracy/pag>

es/view/pagId/426 بتاريخ 2011.11.23

¹⁵- أبو دوح خالد كاظم، مفهوم المجال العام، الأبعاد

النظرية والتطبيقات، مجلة إضافات، بيروت، مركز

دراسات الوحدة العربية، العدد 15، صيف 2011.

التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف 16-17 ديسمبر 2008 .

⁶ - Orji N K Wachukuwa(2009) Civil Society : Democracy and Good Governance in Africa, in political science journal, Vol 4, n° 1 february 2009.

⁷ - السويدي محمد، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص161

⁸ - جبار عبد المجيد 2012 إرهابات فكرية حول المواطنة (التجربة الجزائرية)، في مجلة الفكر البرلماني يصدرها مجلس الأمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 29، أفريل 2012، ص 44.

⁹ - Lakjaa Abdel Kader(2007) La Jeunesse Algérienne entre valeurs communautaire et aspirations sociétares, Alger, centre de documentation économique et sociale.

¹⁰ - شرابي هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريخ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992

- ¹¹ - عنصر العياشي، التعددية السياسية في الجزائر، الواقع والآفاق، ورقة مقدمة لندوة "الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، تنظيم جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني، بتاريخ 18-19 ماي 1999.

¹² - قوي بوحنية، المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع:

<http://studies.aljazeera.net/production> بتاريخ: 2014.08.22

¹³ - عبد الله ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.